قال العلامة ابو السعود في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الآية
واما اعتبار اجتماع عدد كثير منهن كما اطبق عليه اكثر اهل التفسير حيث قالوا كان الرجل يجد اليتيمة
لها مال وجمال او يكون وليها فيتزوجها لا يقسط في امرها بل يتكاح غيرهن فان لكم في النساء مندوحة
بتقليل عددهن الخ وفيه ان انتفاء هذه بتقليل عددهن لا ينافي الامر باخذ غيرهن لان خوف
عدم العدل يحصل بالتقليل اعم من ان يباح غيرهن من النساء واما نفي في الآية على الثاني لان خوف
عدم العدل في حق اليتامى اشنع منه في حق غيرهن وانهم

وقال ايضا رحمه الله في تفسير قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم معترضا على اعانة القاضي والكشاف
وقيل المراد بهم الصغار وبالايتاء الاعطاء في الزمان المستقبل وقيل اطلق اسمهم على الكبار بطريق الاستباع الخ
وايا ما ما سيأتي من قوله تعالى وابتلوا اليتامى الاية فان ما فيه من الامر بالدفع وارد على وجه التكليف
الابتلائي لا على وجه تعيين وقته او بيان شرطه فقط كما هو مقتضى التوجيهين المذكورين بحمل الايتاء من قبيل المطلق والمقيد ٥

في آخر آل عمران ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر الى قوله يريد الله ان لا يجعل لهم حظا في الآخرة الآية
قال القاضي وفي ذكر الارادة اشعار بان كفرهم بلغ الغاية التي لو قيل لو جعل الله لهم حظا في الآخرة كان ابعد
ذلك قطعا بل قال البعض انه ابلغ وليس كذلك في بيان الملازمة واجاب البعض بان اللازم من ذكر عدم ارادة
الجعل لا ارادة عدم الجعل انتهى بيان كون اللازم هذا لا ذاك وتقدير التسليم اين عدم الارادة
وارادة العدم فرق يترتب عليه حصول المرام وتظهر به النتيجة واذا كان فرق فاي نسبة بينهما اتساوي
ام عموم وخصوص مطلقا ام من وجه ٥

فلت الامر هينة الا نسلم الفاظه والغلط هو اخر صيغة فتاء التانيث
لانها صيغة تدل على التانيث والعامر لا يستلزم الخاص

فيكون في الكلام براعة استهلال كما لا يخفى بالآيات والدلائل الآيات جمع آية وهي في اللغة
العلامة والامارة قال تعالى ايتك ان لا تكلم الناس اليوم ثلاثة ايام اي علامتك وامارتك والدلائل جمع
دلالة قياسا وجمع دليل شذوذا ثم ان اريد بالآيات الآيات القرآنية فقط وبالدلائل الآيات
القرآنية ايضا كان من قبيل عطف الرديف وان اريد بالآيات الآيات القرآنية فقط وبالدلائل ما
يشمل المعجزات قرآنا او غيره كان من عطف العام على الخاص وان اريد بالآيات المعجزات
التي ظهرت على يديه والقرآن من جملتها كان من عطف الخاص على العام وان اريد بالآيات
بالدلائل ما عدا الآيات القرآنية كان من قبيل عطف المغاير فعلى الاول تكون ال فيهما
للعهد وعلى الثاني تكون ال في الاول للعهد وفي الثاني للاستغراق وعلى الثالث تكون
ال في الآيات للاستغراق وفي الدلائل للعهد وعلى الرابع تكون ال في الاول للعهد وفي
الثاني للجنس وعلى اي تقدير فالاظهر عند الشيعة القائلين بعدم جواز الفصل
بينه وبين آله واورد في ذلك حديثا لا اصل له والاشارة الى ان القدر الطائل على آله
اخفض رتبة من القدر الطائل عليه صلى الله عليه وسلم لان تكرار المتعلق وهو الصلاة يؤذن
بتكرار المتعلق به وهو الصلاة والسلام فكانها نوع اخر مستقل وهذا القول هو اللايق
بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو اولى من التشريك بينهما بصلاة واحدة ولما كانت آله واصحابه
هم الواسطة في ايصال شريعته صلى الله عليه وسلم الينا وكانت العلماء هم السبب
في اصلاح امورنا الدينوية والاخروية وفوزنا بالسعادة الابدية وكان شكر
الواسطة مرجوحا مطلوبا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله صلى على
آله تبعا له قضاء لبعض حقهم آل هو اسم جمع لا واصله من لفظه وهو في
الاصل من آل اليه رجع بقرابة او رأي ونحوه واصله اهل قلبت الهاء همزة توصلا
لنطقها بالفا ثم قلبت الهمزة هاء في هراق الاصل اراق ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها و
انفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي اصله اول من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وقد صغروه على اهيل وهو يشهد
للاول لا يقال يحتمل انه تصغير اهل لا آل فلا يشهد للاول لانا نقول حسن الظن
بالنقلة يقتضي انهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل وصغروه ايضا على اويل وهو
يشهد للثاني والاضافة الآل الا الذي شرف ولو صورة او نزلوا منزلة من شرف
من كرعاية معرفة فلا يقال آل الاسكاف مثلا ولا آل المرأة ولا آل الدار وما ورد مما
يخالف ذلك فمؤول مخلاف اهل فلا يقبل هذه القيود لا يقال آل بنا في كون آل للاضافة
الا الذي شرف تصغيره المقتضي للتحقير لان شرف المضاف اليه يقتضي شرف المضاف
لانا نقول الشرف باعتبار والحقارة باعتبار آخر واختلف في جواز اضافته

وكذا ان اريد بالآيات والدلائل المعجزات مطلقا فهو